التوجه نحو تبني المسؤولية الاجتماعية كأحد مرتكزات استدامة المشروع المقاولاتي

–بين المقومات والمعوقات–

د. زين يونس
جامعة الوادي
zine-younes@univ-eloued.dz
د. العمري أصيلة
جامعة بسكرة
acilalamri@gmail.com

Received: April 2017 *Accepted: May 2017* *Published: June 2017*

ملخص:

في ظل التغيرات الاقتصادية الحالية أصبح من الضروري على المقاولات أن تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية باعتبارها أحد الشركاء الاقتصاديين الفاعلين ومدى مساهمتها في التنمية المستدامة .

ونهدف من خلال هذه الورقة البحثية إبراز أهمية وحتمية تبني المقاولاتية للمسؤولية الاجتماعية في ظل متطلبات التنمية المستدامة دون المساس بفعاليتها الإقتصادية أي تبنيَ سياساتٍ وبرامج تتوافقُ بين الفكر المقاولاتيّ الربحي ومتطلبات التنمية المستدامة، كما حاولنا إبراز المعوقات التي تحول دون تحقيق هذا الهدف.

الكلمات المفتاحية : المسؤولية الاجتماعية، المقاولاتية، المقاولاتية المستديمة، التنمية المستدامة.

رموز Jel: M13

Abstract:

In light of the current economic changes it became necessary on contracting to bear its social responsibility as one of the actors economic partners and their contribution to sustainable development.

The primary goal of this intervention to highlight the importance and inevitability of adopting entrepreneurial social responsibility under the requirements of sustainable development without compromising the economic effectiveness of any adoption of policies and programs that are compatible between thought Entrepreneurial profit and the requirements of sustainable development, and we have tried to highlight the obstacles to achieving this goal.

Mots clé: La responsabilité sociale, l'esprit d'entreprise d'entreprise, durable, le développement durable.

Jel : M13

المقدمة:

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمقاولات وأهميتها وأبعادها وكيفية مساهمتها في التعزيز من فرص التنمية المستدامة من المفاهيم الجديدة حيث أصبح من الضروري الالتفات إلى البيئة ومحيط المقاولة ومدى مساهمتها في التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، لذلك تنامت المسؤولية الاجتماعية في العديد من المقاولات، عبر وضع برامج تطوعية تهدف إلى تحسين الجودة الاجتماعية والبيئية لأنشطتها، بعيدا عن الالتزامات البيئية والقانونية، دون المساس لفعالية الاقتصادية والمالية، إلا أن هذا تطبيق المسؤولية الاجتماعية يواجه العديد من التحديات التي تواجه تطبيقها بشكل فعال.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق تبرز معالم الإشكالية الرئيسية:

ماهي مقومات ومعوقات تبني المشروع المقاولاتي للمسؤولية الاجتماعية باعتبارها من ركائز استدامته؟

محاور الدراسة:

سيتم معالجة هذه الإشكالية الرئيسية من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول المسؤولية الاجتماعية .

المحور الثاني: مفاهيم أساسية حول المقاولاتية المستديمة.

المحور الثالث: مقومات ومعوقات تطوير المسؤولية الاجتماعية للمشروع المقاولاتي في ظل متطلبات الاستدامة.

أهداف البحث:

- تسليط الضوء على مشاكل تنمية المقاولات في الجزائر.
- إظهار الدور الذي تلعبه مؤسسات دعم المقاولات في تشجيع وتسهيل إنشاء المقاولات.

ومن أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة و للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي .

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول المسؤولية الاجتماعية

يركز هذا المحور على تقديم مفاهيم أساسية حول المسؤولية الاجتماعية

أولا: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

لقد فرض موضوع المسؤولية الاجتماعية في الآونة الأخيرة نفسه في محيط العلاقة بين المؤسسات والمجتمع، خاصة مع تنامي الضغوط الدولية والمنظمات البيئية والنقابات العمالية ومنظمات حماية المستهلك، التزام المؤسسات بمسؤوليتها اتجاه المجتمع.

فلم يكن مفهوم المسؤولية الاجتماعية معروفا بشكل واضح في النصف الأول من القرن العشرين، حيث كانت المؤسسات تحاول تعظيم أرباحها بكافة الوسائل ولكن مع النقد المستمر لمفهوم الأرباح ظهرت دوافع أخرى لأن تتبنى دورا أكبر تجاه البيئة التي تعمل فيها، وبالرغم من صعوبة تحديد دقيق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية إلا أن هناك عدة اجتهادات هادفة إلى تعريفها أهمها ما يلي:

عرفها البنك الدولي على أنها:" التزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيها والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آنٍ واحد".[1]

عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة على أنها:" التزام مستمر من قبل المؤسسات على التصرف بشكل أخلاقي والمساهمة في التنمية الاقتصادية مع ضرورة تحسين نوعية الحياة للقوى العاملة والمجتمع المحلي قصد تحقيق تنمية مستدامة"[2] .

عرفها الاتحاد الأوروبي على أنها:" مفهوم تقوم المؤسسات بمقتضاه بتضمين اعتبارات بيئية واجتماعية في أعمالها، وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي، ويركز الاتحاد الأوروبي على فكرة أن المسؤولية الاجتماعية هي مفهوم تطوعي لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها المؤسسات للقيام بمسؤولياتها اتجاه المجتمع ".[3]

ثانيا: أهمية المسؤولية الاجتماعية

يوجز الكثيرون أهمية المسؤولية الاجتماعية في النقاط التالية:[4]

- زيادة التكافل الاجتماعي بين شرائح المجتمع وإيجاد شعور بالانتماء من قبل الأفراد والفئات المختلفة.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي نتيجة توفر مستوى من العدالة الاجتماعية.
- تحسين نوعية الحياة في المجتمع.
- تحسين التنمية السياسية انطلاقا من زيادة مستوى التثقيف بالوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والمؤسسات.
- تساهم في تعزيز صورة المؤسسة بالمجتمع، وبالتالي مردودات إيجابية لها وللعاملين فيها.

كما يمكن ذكر المزيد من العناصر التي تمثل أهمية وهي ما يبني عليه مشجعو المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة حجتهم وهي:[5]

- **توقعات الجمهور**: الاهتمامات الاجتماعية للمؤسسة تدعم الأهداف الاقتصادية.
- **الأرباح طويلة الأمد**: إن الأعمال المسؤولة اجتماعيا تميل لأن تكون أكثر ضمانا لتحقيق الأرباح طويلة الأمد، وهذه نتيجة لطبيعة العلاقة الجيدة مع المجتمع وتحسن صورة المؤسسة لدى الجمهور.
- **الالتزام الأخلاقي**: مراعاة ما هو الصواب من الخطأ في كل نشاطاتها.
- **الصورة الذهنية للجمهور**: إضافة هدف إرضاء الجمهور لكسب ثقة وولاء أكبر فئة من المجتمع.
- **البيئة الأفضل**: التزامها بحل المشكلات الاجتماعية الصعبة من أجل توفير حياة أفضل ومستويات استقرار أفضل للمجتمع.
- **عدم تشجيع صدور لوائح حكومية**: والتي من شأنها أن تكلف المؤسسة والتزامها بالمسؤولية يجنبها هذه التكاليف.
- **الموازنة بين المسؤولية والقوة**: متابعة الأعمال بالمسؤولية الاجتماعية أي إعطاء الصورة الحسنة عن أعمال المؤسسة.
- **امتلاك الموارد**: إن الأعمال تمكن من امتلاك الموارد المالية والمادية التي تقدم الدعم الاجتماعي والمشروعات الحسنة للمجتمع.
- **تفوق الوقاية على العلاج**: من خلال دورها في حل المشكلات في وقتها قبل أن تتفاقم وتصبح مكلفة أو صعبة الحل.

ثالثا: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

تتمثل أبعاد المسؤولية الاجتماعية في النقاط التالية:[6]

- **المسؤولية اتجاه المجتمع**: وتتجسد في انجاز المشاريع الأساسية، تقديم الهبات والتبرعات ،توفير فرص العمل لأفراد المجتمع، المساهمة في دعم الأنشطة الثقافية والحضارية

- **المسؤولية اتجاه حماية المستهلك:** من خلال احترام الأسعار، المقاييس والأوزان، النقل والتخزين، توفير مواد التعبئة والتغليف بالمعايير القانونية
- **المسؤولية الأخلاقية:** وتتجسد من خلال تناسق أهداف الشركة مع أهداف المجتمع، عدم احتكار المنتجات، وجود دليل عمل أخلاقي للمؤسسة، تشجيع العاملين على الإبلاغ عن الممارسات السلبية
- **المسؤولية تجاه البيئة:** وهذا من خلال الالتزام بالتشريعات البيئية، الاقتصاد في استخدام الموارد، الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة ،تجنب مسببات التلوث، آلية التخلص من النفايات، المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام والطاقة.

رابعا: مؤشرات تقييم المسؤولية الاجتماعية

يوجد أربعة مؤشرات أساسية يتم من خلالها تقييم المسؤولية الاجتماعية:[7]

- **مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة:** و يشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم و تقوم المؤسسة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق و تعميق حالة الولاء و انتماء العاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية و تدريبهم و تحسين وضعهم الثقافي و الاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم و ما إلى ذلك.

- **مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:** و يشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحى بها لحماية المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة و المتولدة من أنشطتها الصناعية، وهذه تشمل على تكاليف حماية تلوث الهواء و البيئة البحرية و المزروعات و الأعشاب الطبيعية و تلوث المياه و ما إلى ذلك.

- **مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع:** و يتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات و المساهمات للمؤسسات التعليمية و الثقافية و الرياضية و الخيرية ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم و التدريب الاجتماعي و مشاريع التوعية الاجتماعية.

- **مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج:** و تشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الانتاج و تكاليف البحث و التطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع و تدريب و تطوير العاملين و غيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات و الخدمات المقدمة إلى المستهلكين.

المحور الثاني: مفاهيم أساسية حول المقاولاتية المستديمة

في هذا المحور سنحاول التطرق إلى المفاهيم الأساسية حول المقاولاتية المستديمة من خلال التطرق إلى تعريفها، أهدافها، أبعادها.

أولا: مفهوم المقاول والمقاولة

يعتبر مفهوم المقاولة من المفاهيم التي تناولتها وجهات نظر متنوعة ودراسات موسعة أفرزت مقاربات متعددة ترتبط أساسا بالمقاول، العنصر الأهم في المقاولة ولهذا فإن تحديد مفهوم هذه الأخيرة متعلق بدرجة كبيرة بتحديد مفهوم المقاول انطلاقا من عدة مقاربات أولاها المقاربة الاقتصادية بالنظر إلى وظائف المقاول الاقتصادية حيث يعرف على أنه: "الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان إنجاز عمل ما أو مجموعة أعمال مختلفة". ثم ومع التطور الذي عرفة الاقتصاد العالمي والمخاطر التي

أصبحت تحيط به، تم إدخال عنصر عدم اليقين في تعريف المقاول، ليصبح "الشخص الذي يشتري (أو يستأجر) بسعر أكيد ليبيع(أو ينتج) بسعر غير أكيد".

ويلحق بما سبق دراساتSchumpeter في الموضوع لسنة 1935، والتي اعتبرت المقاول شخصا مبدعا يسعى للتغيير واقتناص الفرص واستخدام الموارد المتاحة بطرقة مختلفة تبرز قدرته على الإبداع والابتكار.[8]

أما المقاربة السلوكية فركزت على دراسة خصائص المقاول التي تدعوه للجوء إلى المقاولة فهي مقاربة نفسية وديموغرافية حاولت التمييز بين خصائص ومميزات سلوك المقاول مقارنة ببقية الأعوان الاقتصاديين والتي تخلق عنده الحاجة إلى الإنجاز والتميز وكذا تأثيرات الوسط الاجتماعي والمسار المهني الذي يكسبه جملة من الصفات تدفعه إلى اتخاذ قرار دخول عالم المقاولة.

والمقاربة الثالثة هي المقاربة المرحلية التي تأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن في تحليل مختلف المتغيرات التي تسمح بنشوء المقاولة وسير نشاطها أي الاهتمام بما يقوم به المقاول لإنشاء مقاولته ضمن محيط متغير ومتعطش للتغيير والإبداع باستمرار بدلا من الاهتمام بدوافع المقاول لدخول هذا المجال دون إهمال أهمية هذا الجانب في اختيار مزاولة المقاولة، وبالتالي فهذه المقاربة تتجاوز محدودية المقاربات السابقة من خلال الإلمام بجوانب عدة متعلقة بالمقاول مجتمعة بدل حصر الدراسة والتضييق عليها من خلال تناول بعد واحد فقط منفصل بشكل تام عن بقية الأبعاد الأخرى.

إن تعدد الاتجاهات التي تناولت مفهوم المقاول أدى بدوره إلى تعدد مفاهيم المقاولة؛ فيعرفها FAYOLعلى أنها: "حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي تواجد الخطر والتي تدمج فيها أفرادا ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي"[9]

وتعرف أيضا على أنها: "مجموعة من المراحل المتعاقبة تبدأ من امتلاك الشخص لميول مقاولاتية إلى غاية تبني السلوك المقاولاتي ويتوسط هذه المراحل مرحلة اتخاذ قرار التوجه المقاولاتي الذي يعرف بأنه إرادة فردية أو استعداد فكري يتحول إلى إنشاء مؤسسة وذلك في ظل ظروف معينة"[10]

وعليه فإن المقاولة هي إنشاء مؤسسة جديدة غير نمطية تبحث عن استغلال الفرص والموارد غير المستغلة أو غير المثمنة تتميز بالإبداع والبحث عن التغيير والعمل على تقديم منتج أو خدمة مختلفة مبتكرة وجديدة اعتمادا على المبادرة الفردية للمقاول ورغبته في تجسيد أفكاره وجعلها واقعا ملموسا مع التأكيد على محيط تميزه حالة من عدم اليقين والتأكد.

ثانيا: تعريف المقاولاتية المستديمة

تتعلَّقُ باستغلالِ الفُرَصِ المرتبطة بالحماية والمحافَظة على البيئةِ؛ وذلك بطريقةٍ تقييمية؛ فالأداءُ الجيِّد لمنظَّماتِ الأعمال الحديثة يُقاسُ بمقدارِ الفوائد الاقتصادية والاجتماعية وكذا البيئية[11]

"عمليةُ اكتشافِ الفُرَصِ وإيجادها وتقييمها واستغلالها بُغْيَةَ توفيرِ مُنتجاتٍ مستقبلية تتوافقُ وأهدافَ التنمية المستديمة[12]

وانطلاقاً ممّا سبقَ يُمكِنُ تعريفُ المقاولاتية المستديمة على أنّها: عمليةُ اكتشافِ الفُرَصِ الاقتصادية واستغلالِها والاستثمار فيها بطريقةٍ تُوازِنُ بين الصِّحَّةِ الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والمرونةِ البيئيَّة، من خلالِ السُّلوك المقاولاتيّ.

ثالثا: أهداف المقاولاتية المستديمة

المقاولاتيةُ المستديمة ومع ارتباطِها بمفهوم التنمية المستديمة، و في إطار التطوُّرِ النوعيّ لهذا المفهومِ في السنوات الأخيرة ومع اشتدادِ حِدَّةِ الأزمات والصراعات الحاصِلة على شتَّى الأصعدةِ؛ فهيَ تهدفُ أساساً إلى تقديمِ مُقتَرَحاتٍ على شكلِ حُلولٍ مستديمة؛ بغرضِ التقليل من المشاكلِ المرتبطة بالأبعادِ الرئيسية الثلاثة للتنمية المستديمة (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية)، وهو الأمرُ الذي لن يكونَ إلّا من خلالِ الأداء الجيّد والفعَّال للمشاريع والمؤسَّساتِ والعمليات المقاولاتية التي تستوجِبُ تبنيَ سياساتٍ و برامج تتوافقُ والفكر المقاولاتيّ مِن جِهَةٍ، و التنمية المستديمة من جِهَةٍ أُخْرى؛ كـ(الابتكارِ والإبداع، والمسؤولية الاجتماعية..).

رابعا: أبعاد المقاولاتية المستديمة

للمقاولاتية المستديمة ثلاثَة أبعادٍ أساسية وهي: المقاولاتية الاقتصادية، والمقاولاتية الاجتماعية، المقاولاتية البيئية، وفيما يلي الشرحُ الموجَزُ لِكُلٍّ منها.[13]

المقاولاتيةُ الاقتصاديةُ: والتي تُعبِّرُ عن التَّوَجُّهِ الاقتصاديّ عَبْرَ اكتشافِ الفُرَصِ والعملِ على استثمارِها بُغْيَةَ الحصولِ على الأرباحِ؛ من خلالِ الانطلاقِ في مشروعٍ أو مؤسَّسةٍ جديدة، والميلِ نَحْوَ المخاطَرة، وإبداعِ المنتَج، وتسييرِ الموارد.

✓ **المقاولاتية الاجتماعية:** والتي تُمثِّلُ عمليَّاتٍ ونشاطاتٍ مُوجَّهَةً لاكتشافِ الفُرَصِ والسَّعي إلى استثمارِها بُغْيَةَ تعزيزِ الثروة الاجتماعية، وإيجادِ تغييرٍ اجتماعيٍّ إيجابيٍّ يُلَبِّي الاحتياجاتِ المجتمعيَّة والرفاهيَّة الاجتماعيَّة.

✓ **المقاولاتية البيئية:** والتي تُعبِّرُ عن التزامِ إدارة المؤسَّسة بمراعاةِ الجوانب البيئيَّة في عملياتِ اكتشافِ وتقييمِ وانتهازِ الفُرَصِ الاقتصادية المتاحة في السُّوق.

المحور الثالث: مقومات ومعوقات تطوير المسؤولية الاجتماعية للمشروع المقاولاتي في ظل متطلبات الاستدامة

أولا: المقومات

لكي تنجح المقاولة الصغرى والمتوسطة في تبني وتفعيل برامج المسؤولية الاجتماعية على أرض الواقع، فإنه يلزمها شأنها في ذلك شأن المقاولات الكبرى، وضع استراتيجيات لتطوير المسؤولية الاجتماعية تنبني على ثلاثة مراحل أساسية تتمثل في : مرحلة التخطيط، ومرحلة التنفيذ، ومرحلة المتابعة والتحسين المستمر.[14]

المرحلة الأولى: تعمل المقاولة على وضع تقييم ذاتي داخلي وخارجي، يمكنها من الوقوف على الإمكانيات المتوفرة لديها ومقارنتها احتياجات المسؤولية الاجتماعية في المجتمع الذي تعمل فيه، مما يساعدها على وضع خطة محكمة لبرامج المسؤولية الاجتماعية، ورسم الأهداف الأساسية التي تسعى للوصول إلى تحقيقها.

وتتضمن عملية التخطيط وضع برنامج لتحقيق أهداف المؤسسة ضمن إطار المسؤولية المجتمعية يتناول هذا البرنامج الأدوار الأساسية، المسؤوليات، العمليات، الموارد، الأطر الزمنية، الأولويات والإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف، ومؤشرات قياس الأداء، التي تمكن المؤسسة من المتابعة والتقييم لمستوى تحقق الأهداف.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة التنفيذ فتعمل فيها المقاولة على تطبيق الخطط الموضوعة من طرفها بعد تحديد الأولويات الضرورية، وتعيين فرق العمل والمجموعات التي سيوكل إليها مهمة التنفيذ على المستوى الداخلي والخارجي، وتحديد الشراكات التي ستقوم بها مع جهات أخرى للمساعدة على تحقيق الأهداف المنتظرة، وينبغي أن يتم تصميم أو تعديل الخطط التنفيذية للمسؤولية المجتمعية، بشكل يضمن التداخل المنظم مع أنظمة المؤسسة الأخرى، بحيث تتماشى وتندمج بشكل فِعَّال، مع أنظمة الإدارة القائمة، حيث يساعد هذا الاندماج على تحقيق التوازن، وإيجاد الحلول للتداخلات المحتملة داخليا عَلى صعيد عمليات المؤسسة، وخارجيا عَلى صعيد الاتصال وأولوية تنفيذ النشاطات.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة المتابعة والتحقيق والتحسين المستمر، يتعين على المقاولة مراجعة الأنشطة التي يتم القيام بها ، والتقدم الذي يتم إحرازه، والموارد المستخدمة، والنظر في مدى تحقيق الأهداف المحددة، وغيرها من الجهود التي تبذلها المؤسسة، وتهدف هذه الآليات إلى التأكد من أنه يتم تنفيذ الأنشطة كما هو مخطط لها.

ويجب إستخدام نتائج هذه المراجعات للمساعدة في تحقيق تحسين متواصل في المسؤولية المجتمعية للمؤسسة، ويمكن أن تتضمن هذه التحسينات تعديل الأهداف ، أو الطموح لتحقيق مزيد من الإنجازات .وفي هذه المرحلة يتم وضع معايير لقياس أداء تنفيذ هذه الخطط، وأخذ عينة من آراء المستفيدين لمعرفة نقاط القوة والضعف، وفي الأخير يتم إصدار تقرير داخلي خاص بمتابعة أداء تنفيذ هذه العمليات وعرضه على اللجنة الخاصة لمسؤولية الاجتماعية للمقاولة والتي تكون قامت بتأسيسها في البداية فالأداء الفعال الخاص بالمسؤولية المجتمعية ينبني لأساس على المراقبة الدقيقة والتقييم.

كما يمكن نشر المسؤولية الاجتماعية للمقاولة عبر ثلاثة اتجاهات أساسية تتمثل في المساهمة المجتمعية التطوعية والتي تشمل الهبات الخيرية وبرامج التطوع والاستثمارات المجتمعية طويلة الأمد في الصحة والتعليم أو المبادرات الأخرى ذات المردود المجتمعي، والاستهلاك العقلاني للموارد المتاحة عن طريق تطبيق إجراءات لتقليل استهلاك الطاقة والمخلفات الصناعية.

ثانيا: المعوقات

إن الواقع الميداني لا يجسد هذه السمات المثالية للمسؤولية الاجتماعية للمقاولات على المستوى العربي والجزائري على وجه التخصيص، حيث يلاحظ عديد الظواهر السلبية المرتبطة بالفعل المقاولاتي والتصرفات اللاأخلاقية من طرف المقاولين تجاه المحيط البيئي والاجتماعي، والتي نذكر منها لا على سبيل الحصر[15]:

- الشركات الوهمية: حيث يلجأ أصحاب المقاولات او الشركات الى هذا النوع من الشركات للتحايل من اجل الحصول على الدعم أو مزايا اقتصادية معينة وامتيازات خاصة.
- عدم المساهمة الجادة في معالجة مشاكل المجتمع: فنجدها لا تبذل جهودا خاصة لمعالجة مشاكل المجتمع بشكل جاد, كالبطالة والفقر وتدني المستوى المعيشي, وغيرها من مشاكل المجتمع.
- استنزاف ايرادات الدولة من دون مقابل: حيث تحظي المقاولات بكثير من الدعم المالي والامتيازات الجبائية والجمركية والاستثمارية الخاصة التي تكلف الخزينة أغلفة مالية مهمة وهذا في إطار تشجيع تلك المنظمات على الاستثمار وتحسين المردودية ولكن كثيرا ما يكون هذا من غير جدوى.
- يساهم تبني المسؤولية الاجتماعية في المشروع المقاولاتي في تعظيم أرباحها على المدى الطويل.
- ضعف ثقافة المقاولات في المساهمة في القضايا الاجتماعية والبيئية بحيث تختلف هذه الثقافة من مقاولة إلى أخرى لنظر إلى الموروث الثقافي لدى مؤسسيها على اعتبار أن ثقافة المقاولة تكون عادة مستنبطة من ثقافة صاحبها وما له من قيم ومعتقدات.
- ضعف الاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية يعتبر سببا محوريا في ضعف التزام المقاولة لهذه المسؤولية الطوعية
- **المعوقات الإدارية، القانونية، والمالية:** فعلى المستوى الإداري نجد نقص الخبرة لدى العاملين لشركات بخصوص الأمور الاجتماعية والأخلاقية؛ وضعف الإحساس لمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، الذي هو في الواقع مرتبط بفلسفة الإدارة العليا تجاه المجتمع و البيئة المحيطة، وضعف الاهتمام ببرامج المسؤولية الاجتماعية؛ وعدم وجود اتصال فاعل من قبل الإدارات مع الجمهور.

وعلى المستوى القانوني يمكن الحديث عن غياب تواجد دستور اجتماعي أخلاقي داخل منظمات الأعمال، كما هو الشأن لدى كبريات الشركات العالمية، زيادة على عدم احترام الأنظمة القانونية والتشريعات المحلية في سبيل تحقيق المكاسب المادية؛ وعدم وجود سياسية اجتماعية أخلاقية، التي هي وظيفة من وظائف التخطيط الاستراتيجي.

- الاعتقاد السائد لدى المقاولين بأن الاهتمام لمسؤولية الاجتماعية يؤدي حتما إلى ضعف وانخفاض الأرباح المالية للشركات، أي صعوبة التوفيق بين الربح كهدف أساسي لنسبة للشركات وانفتاحها على المستوى الاجتماعي.

خاتمة:

من خلال ما تناولناه في هذه المداخلة حاولنا إبراز أهمية تبني المشروع المقاولاتي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية لضمان استدامتها

نتائج الدراسة:

- إن تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المشاريع المقاولاتية يتطلب التطبيق الفعال لمبادئ المسؤولية الاجتماعية الأساسية من احترام حقوق الإنسان والتحسين المستمر لظروف التشغيل والعمل والعلاقات المهنية، وحماية البيئة، وتفادي الرشوة، واحترام قواعد المنافسة الشريفة، وتعزيز حكامة وشفافية المقاولة، واحترام حقوق الزبائن والمستهلكين، وتشجيع المسؤولية الاجتماعية
- يعتبر بعض المقاولون أن المسؤولية الاجتماعية مجرد أعمال خيرية .
- نجاح قيام المشاريع المقاولاتية بدورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية يعتمد أساسا عَلى التزامها بثلاثة معايير هي:

✓ الاحترام والمسؤولية، بمعنى احترام الشركة للعاملين وأفراد المجتمع.

✓ دعم المجتمع ومساندته.

✓ حماية البيئة من خلال الالتزام بتوافق المنتج الذي تقدمه المقاولة للمجتمع مع البيئة، أو من حيث المبادرة بتقديم ما يخدم البيئة ويحسن من الظروف البيئية في المجتمع ومعالجة المشاكل البيئية المختلفة.

- من المعوقات الأساسية لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في المشاريع المقاولاتية إشكالية ذهنية وثقافة المقاولين نحوها بحيث يعتبرونها مرادفة للتكاليف الإضافية؛ لا يتوقعون منها أي فائدة أو عوائد مربحة؛ نقص الموارد المالية، ليست ذات أولوية؛ عدم توفر الوقت المخصص لها؛ المسؤولية الاجتماعية تخص الشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات.

الاقتراحات والتوصيات:

بعد نتائج الدراسة نقترح التوصيات التالية:

- تضافر جهود مقاولين القطاع الخاص و تكثيفها من خلال خلق جسور بينهم ترتكز على برامج واستراتيجيات جماعية للمساهمة في تطوير المجتمع؛ و العمل على تأسيس صندوق خاص للمسؤولية الاجتماعية تساهم فيه مؤسسات القطاع الخاص(سواء بشكل إجمالي أو تبعا لطبيعة النشاط).
- دعم الدولة و مؤسسات القطاع الحكومي لجهود المقاولين الرامية للمساهمة في إرساء التنمية المستدامة و تقديم كل التسهيلات لذلك .و العمل على تطوير آليات تحفيزهم (كإنشاء هيئات مساهمة و مراقبة للمسؤولية الاجتماعية

للمؤسسات الاقتصادية و إنشاء برامج لتأهيل الكوادر الخاصة، و تنمية مهارات المقاولين على العطاء الذكي، ولما لا تخصيص جائزة سنوية للمسؤولية الاجتماعية الخاصة...).

- وضمان الانتشار الواسع للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الخاصة في المجتمع يتطلب توافر العديد من العوامل نذكر منها: إقتناع المقاول الخاص بالدور الحتمي لمؤسسته في تحقيق التنمية المستدامة والعمل على إقناع كل طرف داخلي أو خارجي بواجبه ومكانته في تحقيق ذلك.

المراجع المعتمدة:

1- Capron Michel, Françoise Quairel-Lanoizelée, **la responsabilité d'entreprise**, éditions la découverte, France, 2007,p23.

2- **The social role of business**, New Zealand business council for sustainable development ,New Zealand, December 2010, p6.

3- حسين الأسرج، **المسؤولية الاجتماعية للشركات**، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، العدد 90، الكويت، 2010، ص3.

4- طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، **الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص526.

5- نجم عبود نجم، **أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق ، عمان، 2006، ص 214.

6- فؤاد محمد حسين الحمدي، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك(دراسة تحليلية لأراء عينة من المديرين والمستهلكين في عينة من المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية)**،أطروحة دكتوراه،جامعة المستنصرية،اليمن،2003،ص4.

7- حامد كريم العاني، **دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية(دراسة تطبيقية في مملكة البحرين)**، المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع :استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلادلفيا،الأردن،15_16 مارس،2003

8- ذباح نادية، **دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000–2009)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص-ص 15-17.

9- بن الطاهر حسين، خذري توفيق، **المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية– المسارات والمحددات**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 05-06 ماي 2013، ص 05.

10- قريشي يوسف، سلامي منيرة، **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، العدد 08، 2010، ص .60

11- Nouvel Eldorado, **Le grand livre de L'ENTREPRENEURIAT**, Ouvrage collectif, Dirigé par Catherine LéGER-JARNIOU,DUNOD, Paris, 2013, P:307

12- Fernando Lourenço et al, **Promoting sustainable development**: **The role of entrepreneurship education**, International Small Business Journal, April 24, 2012, p 5.

13- إحسان دهش جلاب وآخرون، **قراءات في الفكر الريادي**، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، 2016
ص-ص 115-120.

14- **الدليل الارشادي للسياسات والإجراءات لبرامج المسؤولية الاجتماعية**، سلسلة تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلس المسؤولية الاجتماعية، الرياض ،2010ص26

15- عبد الله قلش، **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية العربية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي** مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف نوفمبر 2014، ص 10.